

## البرلمان السويسري



يتشكّل البرلمان السويسري من هئتين: مجلس الشعب ومجلس الشيوخ، وأعضاء المجلسين يُؤوبون عن أحزاب سياسية، فهم ليسوا مُحترفي سياسة.

وإذا كان مجلس الشعب يمثل الشعب السويسري، فإن مجلس الشيوخ يمثل الكانتونات، وينتخب الشعب كل أربع سنوات أعضاء هاتين الهيئتين.

يبلغ عدد النواب في مجلس الشعب 200 نائبا، وللكانتونات الحق في عدد من النواب بحسب عدد السكان فيها. ويبلغ عدد أعضاء مجلس الشيوخ 46 عضوا، فعن كل كانتون ممثلين، وعن كل "نصف كانتون"، ممثل واحد.

<http://www.parlament.ch/d/Seiten/default.aspx>

## سنّ القوانين



مثما يدلّ الاسم، وجدت المؤسسة التشريعية لسنّ القوانين، التي لا تدخل ضمن صلاحية الحكومة الفدرالية أو الكانتونات، وبصفة عامة، يمتنع البرلمان عن التعليق حول الصياغة الأولى للقانون ولا ينظر فيه إلا بعد أن تعيد الوزارة المعنية صياغة مشروع القانون وترفعه إلى المجلس الفدرالي.

وقبل أن يعرض مشروع القانون على جلسة عامة، تقوم اللجنة المختصة بإدارة نقاش حوله. واللجنة بحدّ ذاتها تُشبه البرلمان المصعّر المتشكّل من ممثلين عن الأحزاب، وفقا لعدد نواب كل

تشكيلة في الهيئة الأولى أو الهيئة الثانية، وتتحدد مهمة اللجان البرلمانية في البحث عن حلول توافقية حول القضايا المثيرة للجدل.

ويحدّد رؤساء المجلسين، الهيئة المؤهلة للنظر في المشروع ابتداءً، ويقرر نواب الشعب وممثلو الكانتونات المشروع في التداول حوله في جلسة عامة، ولكن إذا ما تقرر رفض النظر في المشروع بصياغته القائمة، يصبح المجلس الفدرالي مدعوا لإعادة النظر فيه وتقديم مشروع جديد.

### الأغلبية لليمين منذ زمن طويل



ينتمي أغلب النواب في مجلس الشعب ومجلس الشيوخ إلى أحزاب تُوصف بالبورجوازية (يمين)، وإذا كان البرلمان في البداية واقعا تحت هيمنة الحزب الراديكالي، فإنه تدريجيا وبالتناسب مع ما حدث في المجلس الفدرالي، ازداد عدد النواب من الحزب الديمقراطي المسيحي في الهيئتين.

وكانت غالبية النواب الأوائل في أواخر القرن التاسع عشر من حزب المزارعين والتجار والبورجوازيين، واستطاع الحزب الاجتماعي الديمقراطي في نفس السنة أيضا إيصال أول نائب عنه إلى المجلس الوطني، وتعد الهيئة الفدرالية مجلسا نيابيا لغير المحترفين، وأغلب أعضاء المجلس يمارسون وظائف خارج جلسات البرلمان، وبالنسبة لمهتهم في برن، فإن كل نائب يتقاضى مبلغ 75.000 فرنك في سنويا.

### الديمقراطية المباشرة



يُستعمل مصطلح الديمقراطية المباشرة لوصف نظام سياسي يمارس فيه الشعب السلطة بشكل مباشر. هذا المفهوم يتعارض مع الديمقراطية التمثيلية التي يفوض فيها الشعب سلطاته إلى ممثلين قام بانتخابهم. في سويسرا، هناك آليتان رئيسيتان للديمقراطية المباشرة، وهما المبادرة

الشعبية والاستفتاء الاختياري. توصف سويسرا أيضا بأنها ديمقراطية شبه مباشرة، لأن نظامها السياسي يستخدم في الوقت نفسه الديمقراطية المباشرة والمؤسسات السياسية التمثيلية.

أبرز أدوات الديمقراطية المباشرة، المبادرات الشعبية والاستفتاءات العامة، وهاتان الأدوات توجدان على المستوى الفدرالي وعلى مستوى الكانتونات والمجموعات المحلية.

وتسمح المبادرة الشعبية على المستوى الفدرالي لمائة ألف شخص أمضوا عريضة موحدة، بالمطالبة بإجراء مراجعة شاملة أو جزئية للدستور الفدرالي عبر الاقتراع العام.

### الشعب يعدّل الدستور



يُصبح من الواجب على الحكومة تنظيم استفتاء شعبي حول تعديل فصل من الدستور أو إضافة فصل جديد أو حتى إجراء مراجعة شاملة له، إذا وجّه إليها طلبا بهذا الشأن يحظى بموافقة 100.000 شخص، وقبل الوصول إلى هذه المرحلة، لا بُد من المرور بالعديد من الخطوات.

أولا، يتم التثبت من الإمضاءات ومن مضمون وصياغة المقترح. بعدئذ، يعبّر المجلس الفدرالي عن موقفه من المشروع، قبل إرساله إلى البرلمان لكي يحدّد هو الآخر موقفه.

ويقرر البرلمان لاحقا دعوة الشعب إلى القبول بنص المبادرة أو رفضه، وقد يقرر أيضا صياغة مشروع مضاد يتم عرضه على المواطنين، إلى جانب المبادرة الأولى، للموافقة عليه، وكثيرا ما يتكرّر هذا الامر. وقد تستغرق العملية برمتها سنوات عديدة، لكي يُقر المشروع أو يرفضه.

الغالبية العظمى من المبادرات المنادية بتعديل الدستور رفضت خلال الاستفتاءات التي نُظمت للغرض ولم يوافق المواطنون في الفترة الممتدة ما بين 1891 و2007، إلا على 15 مقترحا بتعديل الدستور، لكن هذا لا يعني أن هذه الممارسة الديمقراطية غير مجدية. فقد مثلت تلك المبادرات، ولمرات عديدة، فرصا لحوار مُثمر حول قضايا هامة، كانت ستمر مرّ الكرام، دون انتباه المجتمع السياسي.

بإمكان الشعب السويسري المشاركة بفعالية في صياغة بنود الدستور وسنّ القوانين، إلى جانب البرلمان، ويُسمى هذا النظام، الذي يجمع بين التمثيل النيابي والمشاركة المباشرة الديمقراطية شبه المباشرة.

الاستفتاء الشعبي يلعب دور الفرملة، ويسمح جمع 50.000 توقيع على المستوى الفدرالي خلال 3 أشهر بفرض إجراء استفتاء عام حول قوانين سبق إقرارها في البرلمان.

السلطة القضائية	السلطة التشريعية		السلطة التنفيذية	
<b>المحكمة الفدرالية</b> تتكون من 41 قاضيا دائما و41 قاضيا متابعا. يتم انتخابهم من طرف البرلمان الفدرالي.	البرلمان الفدرالي		<b>الحكومة الفدرالية</b> 7 وزراء فدراليين منتخبين من طرف البرلمان الفدرالي ( مجلس النواب ومجلس الشيوخ مجتمعين)	<b>الكنفدرالية</b>
	<b>مجلس الشيوخ</b> يضم 46 عضوا منتخبين من طرف الشعب، كل كانتون ممثل بعضوين.	<b>مجلس النواب</b> يضم 200 نائب منتخبين من طرف الشعب، لكل كانتون عدد من النواب، يتناسب مع عدد سكانه.		
<b>محكمة الكانتون</b> تضم قضاة منتخبين من طرف الحكومة المحلية أو البرلمان المحلي.	<b>البرلمان المحلي</b> يضم ما بين 46 و200 نائبا منتخبين من طرف الشعب (حسب حجم الكانتون).		<b>الحكومة المحلية</b> تضم من 5 إلى 7 وزراء محليين منتخبين من طرف الشعب.	<b>الكانتونات</b>
<b>محكمة الناحية</b> تتشكل من قضاة منتخبين من طرف سلطات الكانتون أو من طرف الشعب.	<b>المجلس العام</b> (لا يوجد إلا في البلديات الكبرى والمدن)  <b>أو الجمعية البلدية</b> (لا توجد إلا في البلديات الصغيرة) يُنتخب أعضاء المجالس العامة من طرف الشعب، لكن يمكن لأي مواطن أن يشارك في الجمعيات البلدية.		<b>المجلس البلدي</b> يُنتخب أعضاؤه من طرف الشعب.	<b>البلديات</b>

لم تحصل المرأة السويسرية على حق التصويت والترشح إلا سنة 1971.

يتمتع الأجانب بحق التصويت والترشح في العديد من الكانتونات والمجموعات المحلية.

النظام السياسي في سويسرا